

## وزير الزراعة في جولة على المنطقة الساحلية

# قطنا لـ«الوطن»: التأمين الزراعي على البيوت المحمية أكثر ضماناً والتعويض قد يصل إلى ٥ ملايين ليرة

هنا هنام



أكد وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا في تصريح لـ«الوطن»، أن التأمين الزراعي على البيوت المحمية هو الأكثر ضماناً واستقراراً للفلاح لحمايته من أي أضرار قد يتعرض لها محصوله، لافتاً إلى أن تعويض البيوت يمكن أن يصل إلى ٥ ملايين ليرة عن كامل مراحل الزراعة والإنتاج وذلك مقابل رسم لا يتجاوز ١٤ ألف ليرة في بداية العام. تصريحه هذا جاء خلال جولة قام بها الوزير على المنطقة الساحلية والبيادية كانت في محافظة طرطوس حيث التقى مزارعي البيوت المحمية والمعتنين في المحافظة موضعاً أن الهدف من هذا اللقاء هو مناقشة واقع الزراعة المحمية في محافظة طرطوس والاطلاع أيضاً على واقع محاصيل الحمضيات والزيتون والمشاكل والصعوبات التي تواجه الفلاحين ومقترحات الحلول المناسبة وأوجه الدعم المقترحة بما يضمن تحسين الإنتاج وتسويقه لتحقيق الربح للفلاحين. وأوضح أن ترخيص البيوت المحمية هي المشكلة الأساسية التي تعترض هذا القطاع نتيجة توزيع الحيازات والمكثبات وغيرها، ومن المهم تقديم الحلول المناسبة لذلك ضمن الأنظمة والقوانين بما يساعد الفلاحين على الترخيص وتأمين البيوت والحصول على مستلزمات الإنتاج المتوفرة. كما أشار الوزير قطنا إلى ضرورة إنتاجية أولته الحكومة حصول الحمضيات قبل الضجج والتسويق واتخاذ الإجراءات اللازمة والتسهيلات لتسويق المحصول وتصدير جزء منه ومنع حدوث أي احتكاك وحماية الفلاحين من الخسارة، لافتاً إلى أنه ومن خلال هذه الجولة تم الاطلاع على معوقات ومشاكل التسويق والكميات التي تم تسويقها حتى تاريخه التي بلغت نحو ٢٠ ألف طن علماً أن الكمية المتوقع تصديرها على مستوى محافظة طرطوس تصل إلى نحو ١٥٠ ألف طن متاحة للتسويق بصورة مباشرة للتخفيف قدر الإمكان من تكاليف الإنتاج إضافة إلى غيرها من القضايا التي تشكلت مشاكل أو شكوى حتى تاريخه فيما يتعلق بتصديرة.

بالتسويق الحمضيات وقد تم وضع روزنامة إنتاجية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لفترة ذروة الإنتاج لأصناف المختلفة يحدد من خلالها نسبة الكميات المسوقة من خلال إجمالي الكميات المتاحة للتسويق لبيان مدى سلامة تسويق مادة الحمضيات وعدم وجود أي مشاكل للوصول إلى ذروة إنتاجية أعلى من أي عرقلة بتسويق المادة. وعن البيوت البلاستيكية قال: هناك دعم لهذه الزراعة المهمة حيث تم مباشرة التوجيه بتوزيع السماد السوبر فوسفاتي اللاصق للمزارعين وتوجيه مديرية الزراعة لتأمين الشاحنات لإيصال البذار إلى الفلاحين، كما تم الطلب من الجمعيات واتحاد الفلاحين بوضع آلية يمكن من خلالها إيصال مستلزمات الإنتاج من نايلون وأسدة إلى المنتجين والمصانع والمعامل لأصحاب البيوت البلاستيكية وبصورة مباشرة للتخفيف قدر الإمكان من تكاليف الإنتاج إضافة إلى غيرها من القضايا التي تشكلت مشاكل أو شكوى حتى تاريخه فيما يتعلق بتصديرة.

١٥٠ ألف بيت بلاستيكي في طرطوس تم تأمين ١١٢٠٠ منها حتى الآن في السورية للتأمين

ومن الجدير ذكره أن عدد البيوت المحمية في محافظة طرطوس يبلغ نحو ١٥٠ ألف بيت، منها نحو ١٤٤ ألف بيت مستخدمة، ١١٢ ألف بيت مزرعة حالياً، تم تأمين نحو ١١٢٠٠ بيت بلاستيكي حتى الآن في المؤسسة السورية للتأمين. بدوره محافظ طرطوس عبد الحليم خليل قال خلال الجولة التي رافق فيها وزير الزراعة إن تقديرات إنتاج المحافظة من الحمضيات نحو ١٥٠ ألف طن، تم تسويق جزء منها الآن بالتعاون مع جميع الجهات، وما تزال عمليات التسويق مستمرة، لافتاً إلى أن المحافظة تتابع تنفيذ كل الإجراءات التي أقرتها الحكومة لتسويق هذا المحصول إضافة لتأمين مستلزمات عصر الزيتون وتقديم التسهيلات اللازمة، وكذلك تأمين البيوت البلاستيكية ببرنامج دعم أسعار قائمة الفروع، ووضع الآلية التنفيذية المناسبة لذلك، وذلك بهدف تمكين الفلاحين من التعايش مع واقع محصول الزيتون والمشاكل والصعوبات التي تعيق عملية الجني

## تؤمن ٦٠ فرصة عمل لذوي الشهداء والجرحى

# افتتاح وحدة إنتاجية لشركة وسيم في جنيّة رسلان بريف طرطوس



عمل لهم مؤكداً وجود توجه لتوسيع بهذه الوحدات التي تنعش البيئة الريفية بالتشاركية مع المجتمع المحلي والأيدى البيضاء. بدوره المحافظ وجه الشكر لأبناء المجتمع المحلي في البلدة الذين أسهموا بإقامة هذه الوحدة التي ستؤمن /٦٠/ فرصة عمل لذوي الشهداء والجرحى في البلدة. يذكر أن هذه الوحدة تمتد على مساحة /٣١٠/ أمتار مربعة، وتضم /٣٢/ آلة لثوب خياطة وإنتاج الألبسة والبياضات المنزلية، مع كل ما يلزم من معدات الكوي والتغليف إضافة إلى مجموعة توليد (٣٠ ك.ف.ا)، وسترفد السوق المحلية وتؤمن احتياجات القطاع العام من اللباس المعالي.

## المدير الفني للاتصالات ينفي سوء الإنترنت خدمات الاتصالات والإنترنت جيدة وليس هناك مشكلة عامة!



توقع عضو اللجنة الرئيسية لمربي الدواجن في اتحاد غرف الزراعة حكمت حداد خلال تصريح لـ«الوطن»، بأن أسعار الفروج تشهد ارتفاعاً في الأسواق خلال الفترة القادمة متأثرة بارتفاع تكاليف التدفئة على المربين وأصحاب المداجن لأن الكميات المخصصة لهم من مادة المازوت غير كافية، مع ارتفاع أسعار كل مواد التدفئة إن كان الحطب وغيرها مما بأنه يمنع التدفئة بالحطب ضمن المداجن، بالإضافة إلى أن ارتفاع أسعار العلف سيكون عاملاً إضافياً، خاصة مع ما انتشر عن عدم تأمين المجفات للذرة البلدية وتعرضها للأطمار وبالتالي لن تكون كافية لتوفير حاجة المربين من الأعلاف بينما وصل سعر طن فول الصويا إلى ٥,٢٠٠ ملايين ليرة، ولا يتم تأمينه إلا بشق الأنفس، إذ إن كل طن علف يجب أن يحتوي على ٢٥٠ كيلو فول صويا بالنسبة للذجاج البياض أي ربع الكمية، بينما يحتاج إلى ثلث الكمية بالنسبة للفروج لأن فول الصويا هو مصدر البروتين الأساسي لتربية الفروج.

وأضاف حداد إن الأسعار الحالية للفروج غير منطقية وهي أقل مما يجب أن تكون عليه مقارنة مع ارتفاع التكاليف على المربين، مشيراً إلى أن سوق العرض والطلب يتحكم بأسعار الفروج والبيض بشكل أساسي بينما نشرة الأسعار الصادرة عن مديريات التجارة الداخلية فهي تأشيرية.

مضيفاً إن القوة الشرائية للمواطن هي العامل الأساسي في متغيرات سوق العرض والطلب وحالياً فهي ضعيفة وأصبح المواطن يسعى لتأمين الحد الأدنى من متطلبات المعيشة في ظل الارتفاع الكبير للأسعار وتدني الأجور والرواتب، مشيراً إلى عزوف العديد من أصحاب محلات بيع الفروج عن المهنة وتحولهم لبيع الخضار وغيرها أو لتأجير محلاتهم بسبب انخفاض مبيعات الفروج وتعرضهم لخسائر كبيرة نتيجة الانقطاع الدائم للكهرباء ما يؤدي لتلف الكميات المخزنة لديهم التي لا تباع نتيجة ضعف الشراء من الزبائن.

وكذلك الأمر بالنسبة للبيض فإن القوة الشرائية تتحكم بأسعاره وتتحكم بالعرض والطلب ولذلك فإن الأسعار متقاربة ما بين التموين والبياعة في الوقت الحالي.

وخلال جولة قامت بها «الوطن» على عدد من محلات بيع الفروج وأجزائه والبيض كان لافتاً تقارب الأسعار في الأسواق مع النشرة السعريّة الصادرة عن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق.

حيث أوضح عدد من البياعة أنهم يتعاملون مع النشرة السعريّة على أنها تأشيرية بينما العرض والطلب يتحكم بالنسبة، فمثلاً سرعت التموين شراحت الفروج بـ ٢١٦ ألفاً بينما يتراوح نحو ٢٠ ألفاً نتيجة انخفاض الطلب.

ونذكر أصحاب المحلات أن هناك قلق بين الأوزان مثل الكيلو وحالياً يشتري المواطن بالقطعة بدلاً من الكيلو والنصف كيلو وذلك نتيجة ضعف القدرة الشرائية من جهة وعدم إمكانية التخزين في البرادات بسبب انقطاع الكهرباء، مع ملاحظة زيادة الإقبال على شراء قواص الفروج لأنها الأقل سعراً حالياً وتباع بكميات جيدة وبعض البياعة يبيعها بالجملة حيث يصل سعرها إلى ٣٠٠٠ ليرة بالجملة بـ ٣٥٠٠ بالمفرق.

## شركات الفروج أرخص من تسعيرة التموين بسبب قلة الطلب عضو لجنة مربي الدواجن لـ«الوطن»: الأسعار غير منطقية وهي أقل مما يجب

علي محمود سليمان

توقع عضو اللجنة الرئيسية لمربي الدواجن في اتحاد غرف الزراعة حكمت حداد خلال تصريح لـ«الوطن»، بأن أسعار الفروج تشهد ارتفاعاً في الأسواق خلال الفترة القادمة متأثرة بارتفاع تكاليف التدفئة على المربين وأصحاب المداجن لأن الكميات المخصصة لهم من مادة المازوت غير كافية، مع ارتفاع أسعار كل مواد التدفئة إن كان الحطب وغيرها مما بأنه يمنع التدفئة بالحطب ضمن المداجن، بالإضافة إلى أن ارتفاع أسعار العلف سيكون عاملاً إضافياً، خاصة مع ما انتشر عن عدم تأمين المجفات للذرة البلدية وتعرضها للأطمار وبالتالي لن تكون كافية لتوفير حاجة المربين من الأعلاف بينما وصل سعر طن فول الصويا إلى ٥,٢٠٠ ملايين ليرة، ولا يتم تأمينه إلا بشق الأنفس، إذ إن كل طن علف يجب أن يحتوي على ٢٥٠ كيلو فول صويا بالنسبة للذجاج البياض أي ربع الكمية، بينما يحتاج إلى ثلث الكمية بالنسبة للفروج لأن فول الصويا هو مصدر البروتين الأساسي لتربية الفروج.

وأضاف حداد إن الأسعار الحالية للفروج غير منطقية وهي أقل مما يجب أن تكون عليه مقارنة مع ارتفاع التكاليف على المربين، مشيراً إلى أن سوق العرض والطلب يتحكم بأسعار الفروج والبيض بشكل أساسي بينما نشرة الأسعار الصادرة عن مديريات التجارة الداخلية فهي تأشيرية.

مضيفاً إن القوة الشرائية للمواطن هي العامل الأساسي في متغيرات سوق العرض والطلب وحالياً فهي ضعيفة وأصبح المواطن يسعى لتأمين الحد الأدنى من متطلبات المعيشة في ظل الارتفاع الكبير للأسعار وتدني الأجور والرواتب، مشيراً إلى عزوف العديد من أصحاب محلات بيع الفروج عن المهنة وتحولهم لبيع الخضار وغيرها أو لتأجير محلاتهم بسبب انخفاض مبيعات الفروج وتعرضهم لخسائر كبيرة نتيجة الانقطاع الدائم للكهرباء ما يؤدي لتلف الكميات المخزنة لديهم التي لا تباع نتيجة ضعف الشراء من الزبائن.

وكذلك الأمر بالنسبة للبيض فإن القوة الشرائية تتحكم بأسعاره وتتحكم بالعرض والطلب ولذلك فإن الأسعار متقاربة ما بين التموين والبياعة في الوقت الحالي.

وخلال جولة قامت بها «الوطن» على عدد من محلات بيع الفروج وأجزائه والبيض كان لافتاً تقارب الأسعار في الأسواق مع النشرة السعريّة الصادرة عن مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق.

حيث أوضح عدد من البياعة أنهم يتعاملون مع النشرة السعريّة على أنها تأشيرية بينما العرض والطلب يتحكم بالنسبة، فمثلاً سرعت التموين شراحت الفروج بـ ٢١٦ ألفاً بينما يتراوح نحو ٢٠ ألفاً نتيجة انخفاض الطلب.

ونذكر أصحاب المحلات أن هناك قلق بين الأوزان مثل الكيلو وحالياً يشتري المواطن بالقطعة بدلاً من الكيلو والنصف كيلو وذلك نتيجة ضعف القدرة الشرائية من جهة وعدم إمكانية التخزين في البرادات بسبب انقطاع الكهرباء، مع ملاحظة زيادة الإقبال على شراء قواص الفروج لأنها الأقل سعراً حالياً وتباع بكميات جيدة وبعض البياعة يبيعها بالجملة حيث يصل سعرها إلى ٣٠٠٠ ليرة بالجملة بـ ٣٥٠٠ بالمفرق.

بأسرع وقت ممكن، بدوره بين خبير في الاتصالات في تصريح لـ«الوطن» أن أحد أبرز الأسباب في ضعف خدمة الإنترنت في سورية حالياً هو ساعات الانقطاع الطويلة لتيثار الكهربائي، لأن محطات الخليوي في سورية يكون اعتمادها الأكبر دائماً على الكهرباء.

ولفت إلى أنه حتى لو تمت تغذية كل محطات الخليوي بالطاقة الشمسية فإن القدرة التخزينية للبطاريات الموجودة هي ساعات محدودة ومع تزايد ساعات الانقطاعات كما يحصل حالياً تصبح القدرة التخزينية ضعيفة لذا نرى أن جودة الإنترنت ضعيفة.

وأوضح الخبير أن أسعار خدمات الإنترنت للمستخدمين في سورية تعتبر قليلة في حال تمت مقارنتها بالتكاليف، أما في حال مقارنتها بدخل المواطن السورية مقارنة مع دول الجوار تعتبر قليلة.

وأشار إلى أن وزارة الاتصالات على سورية تؤثر في توريد تجهيزات الاتصالات وتجعل أسعارها إلى حين وصولها إلى سورية أعلى من أسعارها عند وصولها إلى دول أخرى باعتبار أنه يتم توريدها بالقطع الأجنبي وتكاليف شحنها مرتفعة.

وأشار إلى أن وزارة الاتصالات تقوم بتوسيع البوابة الدولية التي يتم بناء على عدد مشتركى الإنترنت والساعات التي يحصلون عليها، موضحاً أن الشبكة الرئيسية بشكل عام ليس فيها أي مشكلة لكن المشكلة الموجودة هي اختلاف التغطية بين مناطق وأخرى، لذا نرى أن خدمة الإنترنت جيدة في مكان وضعيفة في مكان فوري من خلال كوداتها الفنية على إعادة الخدمات

الحاج على لـ«الوطن»: لا ارتباط بين مشكلة التقنين الكهربائي وجودة خدمة الإنترنت إلا في بعض وحدات النفاذ الضوئية التي لا تعوي أنظمة طاقة شمسية خبير لـ«الوطن»: حتى لو تمت تغذية كل محطات الخليوي بالطاقة الشمسية فإن القدرة التخزينية للبطاريات الموجودة هي ساعات محدودة ومع تزايد ساعات الانقطاعات كما يحصل حالياً تصبح القدرة التخزينية ضعيفة لذا نرى أن جودة الإنترنت ضعيفة.